

صحة العشائر العراقية

خلفيات المشهد: اغتيال الدولة وتغريب المجتمع

صباح ياسين(*)

باحث سياسي وإعلامي.

تصلح العبارة التي وصف بها عالم الاجتماع العراقي علي الوردي أوضاع القبائل في العراق في نهايات حقبة العهد العثماني، بتداعيات الجانب السلبي من الصورة السائدة عن أوضاع القبائل العراقية اليوم: «كان أهل بغداد يعانون من خطر - الجن - في الليل، كمثّل ما كانوا يعانون من خطر القبائل في النهار». فالدولة التي كان يمثلها الوالي القابع في مبنى السراي (القشلة) على جانب الرصافة من نهر دجلة، تعاني مثل غيرها من الولايات العثمانية من مشاكل لا تحصى؛ فبالإضافة إلى الأطماع التي تنهش بحدودها وفي مراكز الحكم فيها، أضحت عاجزة عن حماية وجودها، بل تقف حدود سيطرتها الفعلية عند أسوار مدنها الرئيسية، وغير ذلك كان المجتمع، بقبائله وعوائله الكبيرة، يصنع بمفرده شروط أمنه ومصالحه وغاياته.

ولم تكن العلاقة القلقة والمتّسمة في الغالب بالعداوة بين حاكم بغداد في العهد العثماني والقبائل على اختلاف أسمائها ومواقعها، قائمة على طريقة إدارة الحكم، أو الحق في المشاركة في القرار والرأي، بل كان الخلاف يعود، بالدرجة الأولى، إلى ممارسة القمع والملاحقة وإلى الاختلال في توزيع الثروة ومصادرها^(١)، وإلى الكوارث التي كانت تحل بالعراق دورياً جراء الفيضان أو الأوبئة، والحروب الخارجية، وحتى الصراعات الداخلية على الحكم، بما كان

(*) من مؤلفاته: الديمقراطية والضرورة وسياق المبادئ (١٩٨٠)؛ الإعلام وآفاق التجربة الثورية (١٩٨١)؛ الفكر والقضايا القومية في الصحافة العربية: دراسة مقارنة للصحافة في مصر والعراق (١٩٩٢)، والإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة (٢٠٠٦).

(١) لقد كان العلامة ابن خلدون ينظر إلى المجتمع باعتباره منقسماً إلى فئتين، هما البدو والحضر، وما دام كل من هاتين الفئتين ذات صفات خاصة مضادة لصفات الفئة الثانية، فلا بد أن يقع الصراع بينهما على وجه من الوجوه، فالبدو لا يستطيعون أن يشهدوا الحضر متنعمين بترف المدينة بينما هم قابعون في باديتهم القاحلة.. للمزيد، انظر: علي الوردي، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته (لندن: دار كوفان، ١٩٩٤)، ص ٧٨.

يضعف السلطة في بغداد، ويشجع القبائل، في إطار سعيها إلى القوات ومصادر الحياة، على مهاجمة المدن ونهبها سعيًا وراء الحصول على المكاسب المادية واستعادة دورها ونفوذها بين المجتمع القبلي.

وبالقدر الذي كانت فيه سلطة الوالي العثماني تقوى في بغداد وبقية مدن العراق، كان نفوذ العشائر وسلطتها يتراجعان إلى مناطق سكناها الأصلية، أو في مناطق الرعي والزراعة. ثم إن للعشائر العراقية دورها السياسي والاجتماعي في الدفاع عن هوية العراق، وفي إدارة شؤونها وعلاقاتها البينية، بالإضافة إلى ما تحمله من مبادئ وقيم وأعراف تعد دستوراً لتنظيم أحوالها وتدعيم دورها الاجتماعي. وطوال العهد العثماني، كان نفوذ القبائل العراقية يسود معظم أنحاء العراق، فلا سلطة للحكومة إلا في مراكز الولايات وفي الحواضر الكبرى، أما الدساكر والضياح فكانت تتنازع حكمها القبائل الرئيسية، وأهمها المنتفك والخزاعل وبنو لام، وكانت هذه القبائل تقطع الأراضي الزراعية، وتقيم الحدود، وتجبي الضرائب والرسوم القانونية وتزاول معظم الأعمال التي تزاولها الإدارات المحلية.. وكأنها مؤسسات رسمية قائمة بنفسها^(٢).

وبالمقابل لم تكن القيادات العشائرية، التي كانت تفرض سلطتها على كل ما يقع عملياً خارج حدود المدن الرئيسية، تملك من الناحية ثباتاً مستمراً في اعتماد التراتبية، أي في حقوق السلطة وصيغة المنازل^(٣) في المقامات والأدوار، فقد دخلت فيما بينها في منافسات دائمة وأحلاف قلقلة حول تأكيد الزعامة وحدودها ودورها ومدى سلطتها على غيرها من العشائر، وكان الصراع الداخلي من جهة، والصراع المستمر مع السلطة المركزية من جهة أخرى، هما المدخل إلى عدم استقرار العلاقة.

لقد ظلت القبيلة هي وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية خارج حدود مراكز الحكم، وبشكل خاص عند انتقال مركز السلطة إلى خارج الوطن العربي، مع سيطرة آل عثمان بعد سقوط بغداد، عاصمة الخلافة العربية - الإسلامية، على أيدي الموجة المغولية التتارية الآسيوية عام ١٢٥٨، وتواصل هذه الحال حتى نهاية الاحتلال العثماني للعراق عام ١٩١٧، وبداية فترة الاحتلال البريطاني والعهد الوطني (الاستقلال) الذي بدأ عام ١٩٢١.

السلطة والقبيلة

وحتى حركات الانفصال التي كانت تواجه الدولة العربية - الإسلامية في بغداد، كانت تبدأ من أسر حاكمة قوية تتحدى الخلافة المركزية، التي لا تلبث أن تضعف ويتحلل سلطانها، وتتفتت أراضيها، إلى أن تسقط في أيدي أسرة جديدة ذات عصبية قبلية أو حماية دينية تبدأ من إحدى البقاع تلك، ثم تعيد توحيد الأقاليم المجاورة لها، وتبسط سلطانها وتستمر في نفوذها

(٢) عبد الرزاق الحسيني، العراق قديماً وحديثاً ([صيدا]: مطبعة العرفان، ١٩٥٨)، ص ١٥٤.

(٣) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١١٤.

حيناً من الدهر. وفي الحالات التي كانت إحدى القبائل تجد أنها تتميز بدرجة عالية من العصبية أو التكتاف والوحدة الداخلية، تبدأ هذه القبائل بفرض نفوذها على جوارها كمرحلة أولى، ومن ثم توسع سيطرتها، وقد تُؤسس طبقاً لذلك سلطة مركزية، على اختلاف نوعها وحدود إمارتها، ثم تتحول إلى أسرة حاكمة، وهكذا.

أما التوافق أو الامتناع في التعامل مع السلطة المركزية بالنسبة إلى القبائل، فإنه يتحدد وفق اعتبارات كثيرة، لعل أهمها المدى الذي تستطيع السلطة المركزية أن تعطي شيوخ العشائر فيه سلطات محلية أو تتنازل لهم عن هذه السلطات، بالإضافة إلى تأمين استتباع في المجال الضريبي، وبالتالي فإن أداء الضرائب، بالإضافة إلى تأمين الولاء وحماية طرق المواصلات تكسب شرعية للطرفين، الحاكم في المدينة والحاكم في القبيلة معاً.

سأهم استقرار الدولة العربية في دمشق وبغداد بعد الفتح الإسلامي في إعادة تشكيل وبناء دور القبيلة العربية المستوطنة.

ومن الناحية الموضوعية، ساهم استقرار الدولة العربية في دمشق وبغداد بعد الفتح الإسلامي في إعادة تشكيل وبناء دور القبيلة العربية المستوطنة وتعظيم دورها الاجتماعي والاقتصادي ومساهمتها في ترسيخ أسس الحكم والقضاء والإدارة. وعلى الرغم من كل الظروف المعقدة التي أحاطت بالعراق بعد سقوط الدولة

العربية العباسية، وتولي حكم العراق دول ضعيفة ثم احتلال الدولتين المجاورتين، الفارسية والعثمانية، له، ثم استقرار الحكم العثماني فترة طويلة حتى مطلع القرن العشرين، فقد تحولت القبيلة من جماعة متضامنة إلى كيان اجتماعي مرتبط بالبعد الوطني والتحديات التي تواجه الكيان الوطني، فكانت رغم خلافاتها المستمرة مع السلطة المركزية ملتزمة بالدفاع عن الهوية والوجود العربيين ورفضها للوجود الأجنبي على أرضها^(٤).

الهوية والولاء

واجه الاحتلال البريطاني في العراق (١١/٣/١٩١٧) مشكلة التعامل مع تقاطعات الهوية والولاء لأبناء العراق، وتراكم الأوضاع البالغة التعقيد والمتوزعة على مساحة العلاقات الجهوية (المناطقية) والقبلية والريفية. ورغم أن وجود الدولة في العراق قديم، وتمتد جذوره في عمق حضارات سومر وآشور وأكد وبابل ثم الفتح الإسلامي وقيام الدولة العربية الأموية والدولة العربية العباسية، فقد تعرض ذلك الوجود لاهتزازات تاريخية لأسباب عديدة، لعل أبرزها الأطماع العثمانية والفارسية بالكيان العربي، وتناوب الاحتلال على العراق. ولذلك سعى الاحتلال البريطاني في التعامل مع أوضاع العراق إلى التوجه لتحقيق ثلاثة شروط

(٤) صباح ياسين، «في ظل الاحتلال الأمريكي: العشائر العراقية: ثقل الحضور ومخطط الاحتواء»،

المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٣٠٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١٤ - ١٥.

أساسية: أولاً إنشاء دولة عصرية ذات حدود وسلطة مركزية لفرض الأمن وجباية الضرائب وحماية المصالح البريطانية من الداخل؛ وثانياً السيطرة على تفعيل نخبة محلية حليفة/ تابعة تؤمن المصالح البريطانية، وثالثاً ضمان قبول المنافسين الآخرين من الدول العظمى لهذا الأمر^(٥). ولكن ما كان كل ما تمنته بريطانيا ليتحقق في بغداد صفقة واحدة؛ فقد وجدت الإدارة البريطانية نفسها في مواجهة ثورة شعبية عارمة، ثورة العشرين (٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٠)، بقيادة نخب سياسية ودينية وعشائرية، بل إن تحالف تلك القوى قد قفز فوق ركاب من التناقضات ليضع العدو الخارجي (الاحتلال البريطاني) فوق الاعتبارات الأخرى، ولتأخذ القبيلة دوراً سياسياً واجتماعياً في الدفاع عن هوية العراق واستقلاله، معبرة، بشكل أوسع، عن قانونها الداخلي^(٦).

ومن أجل بسط السيطرة الكاملة على العراق ومواجهة الانتفاضات الداخلية والمقاومة، أرست الإدارة البريطانية (سلطة الاحتلال) مبادئ عامة، تضمنت سياسة مرنة تهدف إلى الاسترضاء وتقديم التنازلات المرحلية، ومنها قضية التعامل مع العشائر العراقية^(٧).

وتنفيذاً لسياسة إرضاء العشائر وكسب ودها نحو سلطة الاحتلال، تم العمل على تعزيز دور وهيبة شيوخ العشائر من خلال إدخال «نظام دعاوى العشائر»^(٨)، وهو نظام قانوني استمر سائداً بصيغة أو بأخرى، إلى جانب الأنظمة القانونية السائدة في دولة العراق حتى عام ١٩٥٨ (ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨)، وكان يعطي العشائر، ومن خلال

(٥) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٢.

(٦) لقد ظلت القبيلة في العراق معبرة عن وحدة التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وليس فقط كوحدة عائلية تقوم على رابطة الدم والنسب، بل متضامنة في إطار عملية الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن وجودها، وكل ذلك وفق علاقات داخلية، مقوماتها السلطة (رئيس القبيلة أو من يمثله)، ثم تقسيم العمل الذي يؤمن الموارد ويحقق حداً أدنى من العدالة.

(٧) في مذكرة بالغة الأهمية تحمل عنوان «مستقبل ما بين النهرين» كشف السير كوكس، ومن دون مواربة، عن جوهر النظام الاجتماعي الذي كانت الإدارة البريطانية تسعى لإقامته في العراق. كتب كوكس: أن العناصر التي ينبغي تشجيعها هي التالية: أولاً الطائفة اليهودية في بغداد... ثانياً: الوجهاء والأشراف العرب من سكان مدينتي بغداد والبصرة. إن هؤلاء عنصر مفلس ومتأخر بعض الشيء، إلا أنه من الضروري جداً تشجيعهم وأخذ آرائهم قدر الإمكان. ثالثاً: عنصر الملاكين الأغنياء، من العرب واليهود على السواء، والشيوخ الأكابر للعشائر المتوطنة. انظر: وميض نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٧٥.

(٨) بعد فترة قصيرة من الاحتلال البريطاني لبعض المناطق العشائرية في العراق، اقتنعت الإدارة بأن من الضروري إجراء تشريع محدد لتمكين الحكام السياسيين من تصريف الدعاوى المدنية والجنائية في أقضيتهم من دون الرجوع إلى المحاكم القائمة في البصرة والعمارة والناصرية. وقد قام المستر دوبس بوضع نظام دعاوى العشائر والمرافعات المدنية وشرع القانون في شباط/فبراير ١٩١٦، وقد أدى القانون إلى رفع وتعزيز دور رئيس العشيرة بين أفراد عشيرته.

شيوخها، سلطة قضائية وعقابية في حسم المنازعات والدعوى بين أفرادها.

ورغم كل جهود السلطة البريطانية في استرضاء القبائل العراقية والعمل على تعزيز مكانة شيوخ العشائر وإعطائهم سلطات محدودة على أفراد القبيلة، فإن الإدارة البريطانية لم تكن راضية عن موقف العشائر ودورها السياسي والاجتماعي، ولا تتوانى تلك المرأة التي لقبت بـ «صانعة الملوك»، وهي غيرتروود بيل، عن أن تقول في إحدى رسائلها الشخصية عن الأحداث في العراق، «إن كبار المشايخ ورؤساء العشائر يميلون إلى الاستجابة إلى نداءاتنا والتعاون معنا، وقد راحوا بالفعل يتملقون إلينا في محاولة لنيل الحظوة عندنا»^(٩). وفي رسالة أخرى تكشف عن جوانب أخرى من السياسة البريطانية نحو العشائر العراقية، وتشير إلى أن الوضع الأكثر خطورة هو «تمرد عشائر الفرات في المنطقة الواقعة بين السماوة والديوانية»، وتعتبر عشائر المنطقة المذكورة من أشد العشائر تمرداً وأكثرها خروجاً على القانون في العراق، وهي ذات العشائر التي كانت السلطة العثمانية عاجزة تماماً عن السيطرة عليها وإخضاعها إلى سلطة الدولة، كما أخفقت في إجبارها على دفع قرش واحد من المبالغ التي يتوجب تسديدها للدولة.. أما نحن فقد تمكنا من الحصول على كل الاستحقاقات منها، وكنا لا نتوانى عن قصف القرى إثر أية محاولة من قبل شيوخ هذه العشائر تستهدف اللجوء إلى المقاومة. إنهم مجموعة أوغاد ومشاغبين، وهو ما أدركه أنا كما يدركه الجميع جيداً»^(١٠).

وفي الوقت ذاته عادت بريطانيا إلى إعادة تدوير السياسة نفسها التي انتهجتها الدولة العثمانية في التعامل مع العشائر، وذلك بزرع بذور المنافسة الحادة بين العشائر الكبيرة بشأن بسط النفوذ والسلطة والهيمنة على الأراضي الزراعية، ثم تشجيع الصراع داخل القبيلة نفسها بدعم بطونها وفروعها أو تشجيع الزعامات الصغيرة فيها للتمرد على الزعامات الكبيرة، ورؤساء العشائر التقليديين. وقد أثمرت هذه السياسة تعزيز سلطة الدولة وبسط سيطرتها على أوسع مساحة في العراق، وبشكل خاص خارج العاصمة بغداد، وتراجع هيمنة العشائرية إلى داخل مناطقها وعلى أفرادها.

فرضية القطيعة والتواصل

تشير إشكالية القطيعة والتواصل بين الدولة الحديثة في العراق والبناء العشائري جداً فكرياً قبل أن يكون بحثاً اجتماعياً. فالدولة من أجل إثبات شرعيتها لا بد لها من الظفر بولاء المجتمع وطاعته، بعد إعادة تشكيله وتنظيم علاقاته الداخلية. وفي الوقت ذاته، تسعى بشكل حثيث من أجل العمل على السيطرة، وتوظيف النزاعات والعصبية القبلية لتحقيق التعايش

(٩) إليزابيث بيرغوين، جيرتروود بيل: من أوراقها الشخصية، ١٩١٤ - ١٩٢٦، ترجمة وتحرير وتعليق نمير عباس مظفر؛ تقديم عبد الرحمن منيف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٢٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

بين مختلف شرائح المجتمع، وعدم خلخلة البناء القديم لإحداث شرخ وتصدع في الكيان الاجتماعي، بل لإحلال النظام الجديد تدريجياً وفرض السلطة والنظام على المجتمع بأسره.

إن القبيلة في العراق أكثر من مؤسسة اجتماعية، إنها مكوّن سياسي اجتماعي اقتصادي وثقافي بقدر معين، تشكلت ملامحه عبر مراحل تاريخية، وليس كما يقال عن القبيلة من أنها كيان منعزل ومفصول عن السياق العام في تطور المجتمعات وعلاقاتها الداخلية. فللعرب تحديداً تراث قبلي غني ومحوري في تطور حياتهم، والقبيلة بالتالي نسق اجتماعي، بالإضافة إلى كونها وحدة اجتماعية متماسكة يسودها الشعور ذاته بالحاجة إلى الوحدة والتعاقد والدفاع عن الوجود والمصالح. ويعتبر العلامة ابن خلدون القبيلة جماعة متفرعة عن النسب، والنسب عنده، بالمعنى العام يقود إلى معنى التحالف والولاء والانتماء^(١١)، ويعزز ذلك الولاء والانتماء الإحساس بوجود الخطر الخارجي والحاجة إلى تأمين

إن القبيلة في العراق مكوّن سياسي اجتماعي اقتصادي وثقافي بقدر معين.

مصادر الحياة والعيش. وهذا المفهوم الخلدوني عن القبيلة هو ذاته المتداول اليوم في التعبير العربي، مضافاً إليه ما يمكن أن تحمله القبيلة من جدارة في الحفاظ على الأنساب والأصول والاعتزاز بالقيم الخاصة بها، والاستعداد للدفاع

عنها، ولذلك فقد عبرت القبيلة عملياً، أو في مواجهة التحديات الخارجية بشكل خاص، سواء في شرق الوطن العربي أو مغربه، عن الشعور الثابت بالحرية، واعتبار نفسها كياناً مستقلاً حراً^(١٢). وفي هذا التوجه، أفرزت القبيلة العربية في العصر الحديث قيادات وطنية واجتماعية كان لها دورها البارز في التاريخ السياسي الراهن.

ولذلك، فإن لحظة الصدام المبكرة، في المرحلة الاستعمارية الأولى التي توجهت نحو الوطن العربي من الغزاة البرتغاليين والهولنديين، كانت موجّهة نحو سلطة القبائل العربية ووجودها في عُمان واليمن وسواحل الخليج، كما يبدو ذلك واضحاً في المرحلة الاستعمارية التي بدأت مطلع القرن الماضي (القرن العشرين)، حين حاولت الدول الاستعمارية (بريطانيا في العراق وإيطاليا في ليبيا وفرنسا في الجزائر - نموذجاً -)، وبعد تدمير الكيانات الوطنية في مراكز المدن، فرض السيادة بالقوة على القبائل وإخضاعها والعمل على إشاعة الفرقة والاقتتال بينها.

أما في العراق في مطلع القرن العشرين، فقد دفع الاحتلال البريطاني، وسوء الإدارة، والوعود الكاذبة بإنشاء إدارة وطنية.. القوى والنخب الوطنية، وبالتحالف مع رجال الدين وشيوخ العشائر، إلى إعلان المواجهة وإطلاق شرارة ثورة العشرين الوطنية التحررية (٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٠)، التي جسدت صورة التحالف القومي - الديني -

(١١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٩).

(١٢) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٠٧.

العشائري^(١٣). وساهم رجال العشائر، من الموصل إلى ديالى وبغداد والفرات الأوسط، في إعلان الثورة ضد الوجود البريطاني، وتحولت العصبية القبلية والنزاعات على المصالح والأراضي إلى عصبية قبلية عامة، أو عصبية وطنية تحريرية بمعنى أشمل. ورغم أن المحتل البريطاني انتهج سياسة الرشوة وبذل المال، فإن جزءاً من ذلك المال الذي وصل إلى رؤساء العشائر جرى استخدامه في شراء العتاد والسلاح والبذل في سبيل نشر الثورة وضرب مواقع وجود القوات الغازية^(١٤).

وكان عدد من رؤساء العشائر قد تمكنوا من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الأميرية الصرفة بموجب قانون التسوية لسنة ١٩٣٢^(١٥)، حيث أُعطي رؤساء العشائر والمتنفذون في الريف مقاطعات شاسعة من الأراضي الزراعية، وأضيف إلى تلك الملكيات الكبيرة ما تم شراؤه من أراض زراعية أخرى تم بيعها بموجب المادة الرابعة من الفصل الأول من قانون بيع الأراضي الأميرية رقم ١١ لسنة ١٩٤٠^(١٦) والتي تنص على أنه يجوز لوزير المالية أن يفوض بطريق المزايدة العلنية الأراضي الأميرية الصرفة الواقعة خارج حدود المدن والقرى والقصبات التي تمت تسويتها، وجراء ذلك فقد تملك بحدود ألف شخص ما يمثل نصف مجموع مساحة الأراضي المسوَّحة والمسجلة رسمياً والصالحة للزراعة في العراق، وبذلك تعززت سلطة الكثير من رؤساء العشائر، وأصبحت تحت سيطرتهم إقطاعيات واسعة من الأراضي، يعمل فيها الآلاف من الفلاحين بطريقة أشبه بالسخرة، ولقاء أجور رمزية.

ورغم أن ثورة العشرين، ولأسباب عديدة، قد تم قمعها، فقد أدت دوراً أساسياً في تركيز الانتباه على موضوع استقلال العراق والخروج النهائي لاحقاً للقوات البريطانية الغازية، وأكدت أن العشائر العراقية يمكن أن تقوم بدور وطني حاسم حين تتعرض السيادة والكرامة للعدوان والتهديد. وبفعل ذلك الدور تنامت لاحقاً روح قومية ارتفعت على العوامل الداخلية والصراعات المحلية، وبالتالي أضحت للقبيلة العراقية دور حاسم في تقرير مسار الحياة السياسية والاجتماعية لاحقاً حتى عام ١٩٥٨، حين حدث التغيير الفاصل الذي أعاد ترتيب الفئات الاجتماعية، وتقلص لاحقاً دور شيوخ العشائر وتأثيرهم، وبشكل خاص بعد أن تم

(١٣) يذكر الدكتور وميض عمر نظمي في كتابه «أن الظروف الاجتماعية - والسياسية والانتشار النسبي للتعليم جعلاً زعماء العشائر يدركون أن مشاكلهم الزراعية قد أصبحت جزءاً من الحياة السياسية الوطنية العامة». انظر: نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ٣٧٣.

(١٤) كتب الحاكم السياسي البريطاني (في الثاني من تموز/يوليو): «قامت العشائر المقيمة قرب الرميثة، والتي كانت منذ بعض الوقت هدفاً لنشاط عناصر من النجف، تحرضها على العصيان، قامت بمهاجمة مبنى الحكومة في الرميثة، وقتلت حارساً غربياً، وأطلقت بالقوة سراح أحد الشيوخ (الشيخ شعلان أبو الجون) الذي كان قد سجن بموافقتي في اليوم السابق لتحريضه الناس على العصيان». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(١٥) عبد الرزاق الهلالي، مشاكل الائتئمان الزراعي في العراق (بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٥٧)، ص ١١.

(١٦) الإصلاح الزراعي وثورة ١٧ تموز (بغداد: مطبعة التضامن، ١٩٦٩)، ص ٣.

إلغاء قانون دعوى العشائر المدنية والجزائية^(١٧)، وعمل بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٩، والذي نزع القوة الاقتصادية (الأرض) من رؤساء بعض العشائر، ووزعها على الفلاحين من أبناء العشيرة ذاتها، وبذلك تقلص دور رؤساء العشائر ونفوذهم داخل محيط أفراد القبيلة، وبشكل خاص النفوذ الاقتصادي الذي يعتمد على امتلاك مقاطعات واسعة من الأراضي يعمل فيها أبناء العشيرة ذاتها.

الاحتلال الأمريكي والتجربة البريطانية

وعلى خطى التجربة الاستعمارية السابقة (الاحتلال البريطاني للعراق)، بدأ المستعمر الجديد للعراق عام ٢٠٠٣ يسعى للإحاطة بحالة القبيلة في العراق منطلقاً من مقولات ذات معنى واحد، من الجنرال مود الذي خاطب العراقيين بأنه جاء محرراً لا محتلاً، إلى بوش الذي خاطب العراقيين أيضاً بأنه جاء لهم محرراً ووعداً بالديمقراطية والرفاهية. ولذلك فقد نظر الاحتلال الأمريكي إلى التجربة البريطانية قبل قرن تقريباً في العراق، وأقدم على تشكيل مكتب لشؤون العشائر. وقد كشفت صحيفة *إندبندنت أون صن* (*Independent on Sun*)^(١٨) أن العميد آلن كيغ، رئيس مكتب شؤون القبائل، قد اعتمد على تقرير بريطاني وضع عام ١٩١٨ بشأن التركيبة القبلية والعشائرية وأصولها ودورها في العراق، من أجل البدء في عملية ميدانية وهيئة مقومات العمل السياسي نحو بناء النظام (السلطة) في العراق، وإعداد تركيبة مختارة بعناية من بعض من يتم كسبهم من رموز العشائر وإدخالهم في دورات^(١٩) متعاقبة لتعليمهم «أصول» ومبادئ الديمقراطية، وتهيئتهم «لدور أفضل في قيادة العراق الجديد»^(٢٠).

وكأي مستعمر يسعى نحو تسويق برامجه ومخططاته وفرضها بأي صيغة من

(١٧) بعد أن تصاعدت معارضة العشائر العراقية للاحتلال البريطاني، عمدت السلطات البريطانية إلى إصدار نظام سمته «نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية»، وذلك في ٢٧ تموز/يوليو ١٩١٨، وقد أدخلت على هذا القانون تعديلات بعد إعلان الحكم المدني، ورغم السلطة التي يملكها رئيس القبيلة (شيخ العشيرة) بموجب هذا القانون، فقد كانت العشائر العراقية متمسكة بتقاليدها وأعرافها، وكانت تعقد الاتفاقات والمصالحات وحسم النزاعات من دون تدخل خارجي وفي إطار أعراف داخلية تقام وسط ديوان (مجلس) العشيرة وبحضور الأطراف المتنازعة، وتصدر الأحكام من قبل رئيس العشيرة وبالتشاور مع حكماء العشيرة ورؤساء الأقباض والعوائل الكبيرة فيها: انظر: جابر عبد الله الجويبروي، «محمد العربي والعرف العشائري»، *مجلة التراث الشعبي العراقية* (٢٠٠١)، ص ٧٥.

Independent on Sun, 18/1/2004.

(١٨)

(١٩) بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦ نشرت صحيفة *الصباح* الناطقة باسم قوات التحالف خبراً يفيد بأن المنسق العام لمعهد البحوث (R.T.I) في منطقة وسط وجنوب العراق قد كلف بإعداد دورة لرؤساء العشائر والسادة (المقصود رجال الدين)، في مقر جامعة الحلة للدراسات العلمية والإنسانية، لشرح تجارب بناء الديمقراطية.

(٢٠) وقد رد شيوخ العشائر على تلك الخطوات الأمريكية بإصدار بيان نشرته صحيفة *الساعة العراقية* بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩، يدعو إلى «حفظ المقامات لأهلها» وإلى أن تتعاهد العشائر جميعاً على منع أي تجاوز من أية قوة احتلال أجنبية على دور العشائر وشيوخها.

الصيغ، لم يثر برنامجه لتعليم العشائر العراقية الديمقراطية وأصولها الرفض والمقاومة فحسب، وإنما أثار أيضاً استفزاز الإرث الوطني والنضالي للعشائر في مقاومة كل محتل وغاز، فتراجع منظمو البرنامج وامتنعوا عن تكراره في مدينة أخرى. ولم تشهد الفترة الواقعة من عام ٢٠٠٣ حتى مطلع عام ٢٠٠٧ أي حديث في الخطاب السياسي لرموز الاحتلال الأمريكي للعراق عن موضوع العشائر العراقية، حتى انطلاق ما يسمى «مجالس الصحوة» في محافظة الأنبار.

ولقد استمرت روح العشيرة في العراق في التحكم نسبياً في العلائق الاجتماعية بما هو خارج حدود المدن الرئيسية، وصمدت باعتبارها رابطة تضامنية، ثم تعززت في الظروف السياسية التي شهدتها العراق بعد عام ١٩٨٠ باندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، وبشكل خاص الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١،

لا يتقبل منطق الحكم والسلطة وجود عدد من مرجعيات النفوذ والقوة في العراق.

حين تداعى الأمن وتقلصت ذراع الدولة لتتكفى في بغداد وبعض مراكز المدن، فعادت الدولة لترعى شيوخ العشائر ووجوهها البارزة ولتبعث تضامنية القبيلة باعتبارها هوية وطنية، ورابطة لها وظيفة اجتماعية وقيمية في الدفاع عن المخاطر الخارجية والداخلية. وبعد عام ١٩٩١، أعيد في

العراق تشكيل ثقافة الانتساب إلى القبيلة والبحث عن الأصول والأنساب، وإعطاء أدوار محددة لرؤساء القبائل، داخل بنية العشائر في قضايا تتعلق بفرض المنازعات والخلافات المحلية، وتشجيع قيادات شابة جديدة على أن تأخذ دورها داخل النسق الاجتماعي في القبيلة.

تداخل الأذرع

ولأن الاحتلال الأمريكي دخل في موضوع إعادة تأسيس دولة العراق، بعد تدمير أسس الدولة القائمة حتى عام ٢٠٠٣، فقد تم التعامل مع هذا الموضوع السياسي - الاجتماعي من زاوية أحادية متصلة بالمشروع الأمريكي لا بخصوصية الشعب العراقي ومكوناته الأساسية، ودور القبيلة في الحياة الاقتصادية - والاجتماعية التي تسود، من حيث نفوذها وتأثيرها المباشر، حوالى ٧٠ في المئة من مساحة العراق، وهي التجمعات السكانية خارج مراكز المدن في القرى والريف. وبالإضافة إلى تراكم المشاكل في الحياة الأمنية، بعد أن أقدم الاحتلال على إلغاء وتصفية مقومات الأمن الوطني الداخلي المتمثلة بالقوات المسلحة وقوى الأمن والشرطة.. إلخ، فقد بدأت أشكال من الولاءات تنمو بصيغ مختلفة، وذهب بعضها إلى الاحتماء بالولاء الطائفي والانضواء تحت سقفه، وذهب البعض الآخر إلى الولاء القبلي، أو إلى الاحتماء بالمناطقية، وذلك بالانتساب إلى كتلة سكانية في منطقة جغرافية معينة لحفظ أمنها والدفاع عن وجودها ومصالحها.

وهنا عاد الحديث مرة أخرى عن دور العشيرة ممثلاً بشيخ العشيرة ورؤساء الأفخاذ

باعتبارهم جزءاً من جسم العشيرة وتعبيراً عن فروعها وتشعباتها. وفي ظل تلك الظروف السياسية والاجتماعية البالغة التعقيد، والمتسمة بالغياب الكامل للأمن وتدهور الحياة الاقتصادية، تداعت العشائر العراقية للدفاع عن كرامتها وخصوصيتها في مواجهة سياسة الاحتلال وتدخلاته. وشهدت مناطق العراق، وبشكل خاص المناطق التي احتضنت المقاومة الوطنية المسلحة أو التي سادها احتقان طائفي، تداعى رؤساء العشائر لتشكيل «جماعات ضغط» لردع حملات الدهم والقتل. وقد شكلت تلك الجماعات سياجاً لحماية أمن مواطنيها، وتنظيم الخدمات المدنية في مواجهة تضعضع دور الدولة، وبشكل خاص في الأشهر الأولى من الاحتلال. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحديث عن دور شيوخ العشائر يجب أن يراعي التطورات الحاصلة في بنية العشائر العراقية خلال عقود من الزمن، حيث بدأ تدريجياً صعود عناصر متعلمة وذات كفاءات إدارية من أبناء شيوخ العشائر الذين توجهوا نحو التعليم، وبعضها عمل في مرافق الدولة العراقية، إلى مواقع قيادة تلك العشائر، فلم يعد رئيس العشيرة هو الأكبر عمراً أو الأكثر مالاً ونفوذاً، بل تحولت مواقع القيادة تدريجياً إلى عناصر شبه متعلمة، مهاجرة من الأرياف لتحل في العاصمة بغداد أو مراكز المدن، ولتؤسس موقعها المتميز في العشيرة بالاستناد إلى وراثة الريادة أو كفاءة الأداء. وقد أدى ذلك إلى تنازل العشيرة كوحدة اجتماعية، أمام مركزية الدولة، رغم أن الفرد فيها لم ينفصل عن الجماعة، بل تكيف مع بنى سياسية واقتصادية جديدة.

ويعود الحديث اليوم عن دور القبيلة في العراق، بعد أن تراجع دور الدولة الراعية الضامنة للأمن، وعاد المواطن يتعلق بأهداب أي مرجعية، عشائرية أو دينية أو مناطقية، من أجل ضمان الدفاع عن أمنه ومصالحه. في هذه الظروف، بادرت وجوه العشائر، وهم إما القيادات العشائرية التقليدية وإما القيادات الشابة الجديدة، إلى التعويض عن غياب أجهزة الدولة، وبشكل خاص في مجال الأمن، إلا أن الإدارة الأمريكية، وضمن سياستها في المرحلة الأولى من الاحتلال، ركزت جهدها على إعادة تشكيل هيئات الحكومة العليا (مجلس الحكم الانتقالي) وإعادة تشكيل أجهزة الشرطة، ثم إعادة تشكيل القوات العسكرية النظامية (الجيش) بعد أن تم حل الجيش العراقي بموجب قرارات بول بريمر^(٢١). وخلال تلك الفترة انفلت عقال الأمن في أغلب مناطق العراق، ولم يعد للدولة، بمعنى واقع فرض القانون والأمن، من وجود، ولم يعد أمام المواطنين، وبشكل خاص في أغلب مناطق الريف، بد من العودة إلى «ديوان العشيرة» ومرجعياته في ضمان وتجديد الشعور بالتضامن والتكاتف إزاء احتمالات المخاطر التي تهدد الأمن، وانطلقت خلال السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ دعوات متفرقة لتشكيل مجالس للعشائر، وبرزت إلى الواقع تسميات لتجمعات عشائرية

(٢١) انظر: «ملحق الأمر الثاني الصادر عن المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة حول حل الكيانات العراقية والتي تصدرها حل وزارة الدفاع وكل تشكيلات قوى الأمن الوطني»، في: **الحرب على العراق: يوميات - وثائق - تقارير**، ١٩٩٠-٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٠٠١.

عديدة^(٢٢)، قادها رموز من رؤساء العشائر بدعم من المواطنين ضمن تلك المناطق، إلا أنها في الواقع لم تكن سوى تسميات لا دور لها في إطار التعامل مع أجهزة الدولة، ولا سلطة لها على أفراد القبيلة، وبعضها تم تشكيله وتنشيط عمله في مواقع هجرة العراقيين خارج بلدهم، وبشكل خاص في دمشق وعمان.

وبسبب تداعيات نشاط تنظيم القاعدة المسلح في مناطق بغداد والرمادي وديالى وصلاح الدين وسامراء والموصل، برزت إلى السطح دعوة ما يسمى «صحوة العشائر»^(٢٣) من أجل إعادة الأمن إلى تلك المناطق، والتي انطلقت أول مرة في منطقة الرمادي غربي العراق ووجدت دعماً من أمريكا مباشرة، ثم انطلقت مسميات لمجالس صحوة عشائرية في العديد من المدن العراقية. وقد أعلنت الإدارة الأمريكية أنها سوف تسلم المجموعات (السنية) التي تطلق على نفسها اسم «قوات صحوة العراق»^(٢٤) مهمات أمنية، ووجدت أنها يمكن أن تدعم بعض شيوخ العشائر في مواجهة نفوذ القاعدة، باعتبار أن انتشار تأثير تنظيم القاعدة وقوته ساهم في زعزعة النفوذ القبلي، كما إن تنظيم القاعدة أعلن في بياناته أنه سوف يطبق، وبالقوة، الشريعة الإسلامية على المدن والقصبات التي يفرض فيها وجوده، رغم معارضة ذلك من قبل مجتمع له خصوصيته وتقاليده.

وبالمقابل لم يكن تأسيس «مجالس الصحوة» ودعمها من قبل قوات الاحتلال الأمريكي موقع ترحيب من قبل الحكومة العراقية أو كتلة الائتلاف العراقي الموحد التي ينتمي إليها رئيس الوزراء؛ فقد أعلنت الحكومة مخاوف حقيقية من اتساع دور مجالس الصحوة العشائرية في مناطق عديدة من بغداد، واعتبرت أن الدعم الأمريكي لتلك المجالس سيقود إلى اتساع دورها، وبالتالي تنامي بذور الحرب الأهلية.

كما إن جهات أخرى مرتبطة بالحكومة بدأت حملة مضادة ضد توسع نفوذ مجالس الصحوة، فقد أعلن محافظ بغداد «أن معلومات توفرت لديه بشأن مجالس الصحوة التي شكلت من قبل القوات البريطانية تؤكد تفشي الفساد في بعضها، مما أدى إلى توغل بعض الإرهابيين إلى تلك المجالس والقيام بأعمال إجرامية بحق الأبرياء»^(٢٥). وفي الوقت الذي حقق فيه بعض مجالس صحوة العشائر نتائج على صعيد المواجهة مع نفوذ القاعدة في مناطق الرمادي وديالى وغرب بغداد، فقد وجدت تلك المجالس أن من حقها أن تطالب بنفوذ أكبر في

(٢٢) هناك تسميات مثل «مجلس عموم العشائر العربي والعراقية» و«هيئة العشائر العراقية» و«المجلس الوطني للعشائر في العراق»... وهكذا، كما عقد في البصرة المؤتمر التأسيسي الأول لما أطلق عليه «نهضة عشائر البصرة لمساندة القانون ودرء الإرهاب» تحت شعار «من أجل بصرة آمنة مستقرة في ظل العراق الجديد».

(٢٣) تأسس مجلس صحوة الأنبار من قبل عدد من شيوخ عشائر الدليم في الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ بزعمارة الشيخ عبد الستار أبو ريشة، الذي اغتيل في ١٣/١٠/٢٠٠٧ قرب منزله غرب الرمادي.

(٢٤) القدس العربي، ١٠/٥/٢٠٠٧.

(٢٥) موقع صحيفة العراق الإلكترونية، نقلاً عن: الشرق الأوسط، ٣/١٠/٢٠٠٧.

الحكومة، وقد عدّ شيوخ عشائر الأنبار أن العشائر تستحق أن ترشح وزراء للحكومة بدلاً من وزراء جبهة التوافق الذين استقالوا من الحكومة^(٢٦).

وعملياً أحدثت «مجالس صحوة العشائر» تخلخلاً في الوضع السياسي والاجتماعي، وتصاعد الخلاف حول دورها، وما زال مستقبل نفوذها السياسي والاجتماعي وعلاقتها بالمقاومة الوطنية المسلحة ضد الاحتلال موقع تساؤل وشكوك حول أهدافها النهائية. كما إن الإدارة الأمريكية التي شجعت قيام مجالس الصحوة ومولته لمواجهة نفوذ القاعدة، شرعت في مراجعة استراتيجية تضخيم دور القاعدة والتي لم تعد مناسبة في إطار التحولات التي شهدتها العراق خلال الأشهر الماضية.

إن التساؤل الوطني الراهن يقود إلى معرفة الدور القادم لنشاط مجلس الصحوة، بعد طرد القاعدة وتراجع دورها وتجفيف مواردها المادية والبشرية. فهل يدخل في الاستراتيجية الأمريكية وضع «مجالس الصحوة» في مقابل فصائل المقاومة العراقية المسلحة، أي توجيه سلاح العراقيين إلى صدور بعضهم البعض!!!.

إن منطق الحكم والسلطة لا يتقبل وجود عدد من مرجعيات النفوذ والقوة، إذ يصعب لاحقاً إعادة تلك التجمعات المسلحة إلى وضعها السابق، وستكون معادلة «مجالس الصحوة» كقوة عشائرية مسلحة أصبح لها نفوذها ودورها مقابل عدد من التوازنات الأخرى، في مقدمتها وجود المليشيات المسلحة للأحزاب العاملة اليوم في العراق (قوات بدر وجيش المهدي وغيرها)، معادلة صعبة وقلقة، بالإضافة إلى أن القوات الحكومية لا تملك حتى الآن الجاهزية والقوة من أجل أن تكون بديلاً من تلك المليشيات المسلحة.

كما إن تضخيم الإدارة الأمريكية لدور مجالس عشائر الصحوة قد واجهه مشكلات حقيقة في الواقع، فقد سربت الإدارة الأمريكية مؤخراً معلومات عن دور تلك المجالس، والتي تطلق عليها تسمية «المواطنون المحليون المهتمون»^(٢٧)؛ إذ إن مسؤولية الالتزام بدعم الترتيبات والتعاقدات الأمنية من قبل قوات الاحتلال الأمريكي لم تحقق واحداً من أبرز أهدافه، وهو استيعاب أهالي المناطق «الساخنة»، وفرض الأمن والقانون في تلك المناطق، حيث إن إدخال أولئك المتطوعين ضمن تشكيلات الحكومة (قوى الأمن الداخلي) يحتاج إلى جهود كبيرة في إقناع الحكومة التي تعترض على انتساب أولئك إلى تلك التشكيلات، وفي وضع برامج للتعليم والتدريب والتأهيل العسكري لهم.

ولا يقتصر دور مجالس الصحوة العشائرية على إسناد عمل قوات الاحتلال الأمريكي في مواجهة نفوذ تنظيم القاعدة، بل إن مجالس عشائرية أعلن عن تنظيمها في وسط وجنوب

(٢٦) الحياة، ١٥/١١/٢٠٠٧.

(٢٧) يقول تقرير أمريكي إنه تم تجنيد ٧٢١٥٠ متطوعاً في تلك المجموعات المسلحة، ويدفع لكل فرد منها راتب شهري يبلغ ٣٠٠ دولار. وتوجد الآن في مناطق العراق المختلفة ١٣١ مجموعة تعمل مع القوات الأمريكية وبإشرافها، ولا يحق للحكومة العراقية التدخل في أعمالها أو الاعتراض على مختلف أوجه نشاطها.

العراق بدأت ممارسة أدوار سياسية علنية؛ فقد جاء في البيان الصادر عن «تجمع العشائر الوطني المستقل»، وهو تجمع يضم العديد من العشائر العراقية في جنوب العراق، استنكاره لتدخلات النظام الإيراني (الإرهابية) في العراق وخاصة في «نشر الانفلات الأمني في المناطق الجنوبية». ووقع البيان أكثر من ٣٠٠ ألف من مواطني محافظات جنوب العراق. وأشار البيان الذي وقعه «١٤ رجل دين و ٦٠٠ شيخ عشيرة، و ١٢٥٠ حقوقياً ومحامياً و ٢٢٠٠ طبيب ومهندس وأستاذ جامعي و ٢٥ امرأة»، إلى «أن أكثر الطعنات إيلاماً وأكثر الخناجر تسمماً التي غرزها النظام الإيراني في خاصرتنا نحن الشيعة في العراق هو استغلال مذهب الشيعة بشكل مخجل لتحقيق نواياه الشريرة».

وفي بيان تجمع عشائر الجنوب، وهو البيان الذي يكشف عن تحالف غير معلن بين مرجعيات دينية وقيادات عشائرية ونخب ليبرالية و مثقفة، تعاد قصة حدثت في العراق قبل حوالي ٩٠ عاماً، حين تحالفت قيادات العشائر مع رجال الدين ومع النخب المتعلمة في المدن لمواجهة الاحتلال البريطاني في ثورة العشرين التحررية.. وهو تحالف أثمر إنجازاً وطنياً كبيراً،

إن وجود المليشيات المسلحة هو من أبرز المشاكل وأكثرها تأثيراً على حياة العراقيين.

وهو تخلي بريطانيا عن سياسة الاستعمار المباشرة، وإبدالها بسياسة الانتداب وفرض حكومات موالية لها في العراق. فهل ستكون بداية صحوه العشائر العراقية انطلاقة لصحوه وطنية.. أم أنها تشكل بداية لنفق طويل مظلم من الغيبوبة على سرير الاحتلال الأمريكي؟

إن هذا التشجيع الأمريكي لحشد عامل العصبية لدى العشائر العراقية، يبقى تشجيعاً محسوباً ضمن العامل الأمريكي فقط، من دون حصر نتائجه الراهنة والمستقبلية. فأما تداعياته، فإنها ستعود على الواقع العراقي فقط، إذ سوف يأتي اليوم الذي تنسحب أمريكا فيه من العراق لتترك وراءها الكثير من المشكلات، ولعل من أبرزها وأكثرها تأثيراً على حياة العراقيين هو وجود المليشيات المسلحة، والعشائر العراقية التي تم تسليحها أيضاً في إطار تلك التشكيلات مهما اختلفت تسمياتها من مجالس وطنية أو مجالس صحوه وغيره، وستكون بالتالي تهديداً مباشراً لوحدة العراق الداخلية، ومصدراً لاستمرار النزاعات بأي شكل من الأشكال، حرباً أهلية أو غير ذلك، إذا لم يُعَدَّ تأطيرها اجتماعياً ووطنياً وفي إطار المصالحة والتسامح بشكل عام.

إن عناصر قوة الدولة، أي دولة، ومنها دولة العراق، ستكون في توفر عناصر عدة، منها إنجاز هيكل القوة في الدولة ذات السيادة وامتلاكها شرعية ممارسة السلطة، بالإضافة إلى الأرض أو الإقليم الذي تمارس عليه وفيه سلطة الكيان - الدولة السياسي - القانوني، وأخيراً شرط توفر البشر، وهم الشعب أو المواطنون أو الرعايا.

واليوم، وبعد أن أظهرت حصيلة تداعي المخطط الأمريكي بعد ما يقارب من خمس

سنوات على الاحتلال أن تدمير جميع المقومات وعناصر قوة كيان العراق لم تكن كافية، فقد بدأت صفحة جديدة من برنامج إشاعة الفوضى في هذا البلد، إذ لم تعد الطائفية التي زرعها الاحتلال كافية لتدمير العراق، ولا بد من عوامل أخرى تشعل النار في كل أرجاء البيت العراقي.. نار سوف تنشر الشرر في كل زاوية.

إنه اغتصاب جديد لمفهوم وحدة العراق، ومواصلة لعملية تقسيم وتفتيت الجناح الشرقي للأمة العربية وإخراجه من دائرة التأثير في الصراع العربي - الصهيوني □

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

الماء والأحلام

دراسة عن الخيال والمادة

تأليف: غاستون باشلار

ترجمة: د. علي نجيب إبراهيم

على مقربة من أصوات الماء وأسرارها، وُلد غاستون باشلار، وطاب له العيش على ضفافها وفي ظلال سواقيها وأنهارها...

وهو في هذا الكتاب، يقود القارئ في رحلة تأملٍ ساحرة... يغوص فيها عند بدايات الشيطان الصافية اللمعان، حيث تولد الصور وتمرّ سريعاً كالأحلام، وينتهي في الأعماق المظلمة حيث الأساطير والأوهام.

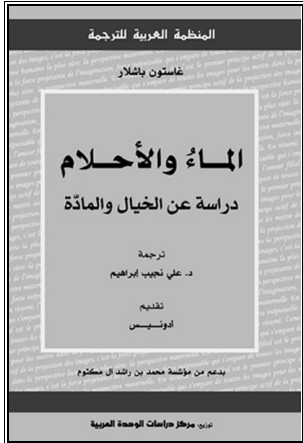
هذا نصّ كتبه فيلسوف متبحّر يتحوّل شاعراً رقيقاً.

● غاستون باشلار (١٨٨٤ - ١٩٦٢): كاتب ومفكّر

فرنسي من أبرز فلاسفة العلوم والشعر في القرن العشرين إلى جانب كونه من أشهر الإيستمولوجيين الذين تركوا لنا تأملات ضخمة ذات صلة بالمعرفة وبالبحث العلمي. قيل عن كتبه أن كل سطر فيها هو قول يُستشهد به، وهو باب مفتوح على أفاق العلم والمعرفة. من مؤلفاته: *La Formation de l'esprit scientifique* (1938); *Le Nouvel esprit scientifique* (1934); *La Poétique de l'espace* (1957), et *La Psychanalyse du feu* (1938).

● علي نجيب إبراهيم: أستاذ مساعد في قسم اللغة

العربية - كلية الآداب - جامعة تشرين في اللاذقية - سوريا.



٣١٠ صفحة

الثنى: ١٠ دولارات

أو ما يعادلها